ESCWA

التوزيع : عـــــام
E/ESCWA/STAT/85/WG.2/9
التاريخ : ١٩٨٥/١٠/٣٠
الاصـــل : بالعربية Arabic

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

الاجتماع الاول لرؤساء الاجهزة الاحصائية
المركزية لاعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيـــا
وللفترة ٣ـ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥

LIBRARY

واقع الحسابات القومية في دول منطقة الاسكوا وامكانية تطويرها

85-1184

١- المقدمة :

لا يخفي على بال احد من المهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرهم من الباحثين في مختلف مناخ الحياة ، اهمية الحسابات القومية ، اذ لا تقتصر اهميتها على المقارنات الوطنية والدولية ومعرفة النمو الاقتصادي والمستوى المعيشي وغيرها من المؤشرات الحيوية لبلد ما بل تتعداها لتشمل تلك الاهمية التداخلات والتفاعلات فيما بين المؤشرات والمتغيرات المختلفة وما تحدثه من تأثيرات ومؤشرات ونتائج على المجتمعات .

لذا فان هذه الورقة المتواضعة ستهتم بدرجة اساسية الى استعراض وصفي لاوضاع الحسابات القومية في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشكل عام من خلال عرض اهم الحسابات وفي اطار ما هو متاح من معلومات وذلك بهدف التعرف على مواقعنا واين نقف نحن من انظمة الحسابات القومية للامم المتحدة ؟ لنستنتج فيما بعد الخطوات الضرورية واللازمة لتطوير تلك الحسابات ومستلزماتها وسبلها .

ويشمل عرضنا لكل حساب ومكوناته في دول المنطقة نواحي النواقص فيه - ان وجدت - معتمدين في ذلك على النشرات التي تصدرها تلك الدول وفي مقدمتها نشرات الحسابات القومية اضافة الى موازين المدفوعات التي غالبا ما تعدها البنوك والمصارف المركزية .

وسنأتي في ختام هذه الورقة المتواضعة على سرد بعض الاستنتاجات والمقترحات التي تهدف الى تطوير الحسابات القومية في دول منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

٢- لمحة عامة :

لقد بدأت معظم دول المنطقة - بوجه عام - بتطبيق نظام الامم المتحدة للحسابات القومية في فترة متأخرة جدا باستثناء القليل منها والتي بدأت في وقت مبكر ومنها ما زال حتى الآن في بدايات المراحل الاولى لهذا النظام ومع ذلك فيمكننا القول ان جهودا تبذل في المنطقة لارساء الدعائم الاساسية لنظام الحسابات القومية الصادرة عن الامم المتحدة بهدف تطوير النشرات الاحصائية المعدة لهذا الغرض .

وبالرغم من القصور الكبير في البيانات الاحصائية لدى بعض دول المنطقة فان نشرات الحسابات القومية التي تصدر عنها تعتبر بداية يمكن تطويرها تدريجيا بحيث يمكن مستقبلا تطبيق نظام الحسابات القومية انف الذكر على مراحل متقدمة .

وتكمن مشكلة القصور في اعتقادنا بوجه عام وبدرجة اساسية فيما يلي :

اولا : النقص في الاحصاءات الاساسية المتمثلة في التعدادات والمسوحات مثال ذلك تعداد المنشآت وبحث ميزانية الاسرة اذ يلاحظ ان بعض دول المنطقة لم تجرى اطلاقا مثل هذه الاحصاءات الاساسية التي تخدم احصاءات الحسابات القومية بوجه خاص وبقية الاحصاءات بصفة عامة .

ثانيا : النقص في الاحصاءات الجارية ونعني بها القصور في احصاءات القطاعات الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية كالزراعة والصناعة والتشييد والنقل والمواصلات والتموين والمال وغيرها بصورة دورية (شهرية /فصلية /سنوية / او موسمية) ولا تتم تغطية القطاعات بشكل شمولي او بالعينة بحيث تفي هذه البيانات الدورية باغراض احصاءات القطاعات الاقتصادية وبالحسابات القومية ايضا .

ثالثا : النقص في الكوادر المؤهلة والمجربة .

وبالتالي فانه في حالات هذه النواقص يتم اللجوء في تلك البلدان الى التقديرات اعتمادا على مؤشرات اقتصادية واحصائية ، درجة الثقة فيها ضعيفة او يتم اللجوء الى الافتراضات بشكل او باخر واحيانا يتم احتساب بعض بنود الحسابات القومية بصورة اعتباطية حيث لا يوجد البديل .

وفي اطار هذا الوضع العام يمكننا ان نأخذ اهم الحسابات - الحسابات الموحدة للدولة - في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة ونستعرضها مع مكوناتها لنتعرف عن كثب على جوانب الكمال والنقص معا فيها من خلال تطبيقات دول المنطقة لتلك الحسابات الواردة في نشراتها مع الاشارة الى بعض الحسابات الاخرى .

٣- حساب الناتج المحلي الاجمالي والانفاق بالاسعار الجارية ونموذجه بالشكل التالي :

بيان الناتج	بيان الانفاق
تعويضات العاملين فائض العمليات اهلاك رأس المال الثابت الضرائب غير المباشرة ناقصا : الاعانات	الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الزيادة في المخزون التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي الصادرات من السلع والخدمات ناقصا : الواردات من السلع والخدمات
الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

ان النموذج المبين سلفا هو الشكل الذى يفترض ان يعد به هذا الحساب ولكننا نلاحظ بنشرات الحسابات القومية التي تصدرها دول المنطقة ما يلي :

٣-١ بالنسبة لبيان الناتج المحلي وبنوده هناك بعض الدول تتقيد بنفس النموذج مع الحفاظ على التعاريف والمفاهيم وذلك لتوفر الامكانيات المادية والبشرية اضافة الى الخبرة التي اكتسبتها من خلال التطبيق العملي لفترة طويلة نسبيا اما بعض الدول الاخرى نراها لسبب او لآخر تدرج بندين او ثلاثة بنود معا ، فمثلا منها من يقوم بدمج تعويضات العاملين مع فائض العمليات في بند واحد ومنها من يدمج هذين البندين مع اهلاك رأس المال الثابت في بند واحد فقط بينما يتم دمج الضرائب غير المباشرة مع الاعانات في بند آخر . بحيث يلاحظ بيان الناتج المحلي في بندين فقط واحيانا في ثلاثة بنود بدلا من مكوناته - خمسة بنود - كما يبين في النموذج سلفا . وهنا تكمن الصعوبة عندما يراد عرض حساب الناتج بمكوناته الخمسة على مستوى دول المنطقة من جهة ، اضافة الى احداث الخلل وعدم التوازن في بقية البنود والمجاميع من جهة ثانية .

٣-٢ عن مكونات الانفاق على الناتج المحلي فينطبق عليها نفس القول على مكونات او بنود الناتج المحلي آنفة الذكر اذ يلاحظ ان بعض الدول تتقيد بنفس البنود في نشراتها بينما نرى بعضها تدمج بند الزيادة في المخزون مع بند التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي وتارة في بعضها يتم اسقاطه كليا وتارة اخرى يحتسب مع بند الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وهذا الدمج او المزج بين البنود يقف عائقا امام التجميعات للمكونات على مستوى المنطقة ككل ويحد من دقة التحليل لمختلف الباحثين الاقتصاديين وغيرهم . والجدير بالاشارة انه في حالات كثيرة ونظرا لعدم اجراء بحوث للاسر في بعض دول المنطقة نجد ان بند الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص يحتسب كرصيد بعد احتساب الناتج (القيمة المضافة) وخصم بقية بنود الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي الامر الذى يجعل ذلك البند عرضة للخطأ والسهو بشكل كبير في مثل هذه الحالات .

٤- <u>حساب الدخل القومي المتاح وتخصيصاته</u> :

يعتبر هذا الحساب من الحسابات الهامة جدا بالنسبة لصانعي القرارات الاقتصادية لذا فان مسألة الاهتمام بالمفاهيم والتعريفات لمكوناته غاية في الاهمية ونموذج هذا الحساب كما هو مبين ادناه .

بيان التخصيصات	
الانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الادخـــار	- تعويضات العاملين - صافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي - فائض العمليات - صافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي - الضرائب غير المباشرة ناقصا : الاعانات - صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي
تخصيصات الدخل المتاح	الدخل المتـــاح

٤-١ ان حساب الدخل القومي المتاح الوارد اعلاه يتأثر بدرجة كبيرة باية اخطاء في مكونات الناتج المحلي الاجمالي السالف ذكرها اذ تنعكس تلك الاخطاء ان وجدت على مكوناته ، وما اشير من ملاحظات عن دمج مكونات الناتج تنطبق على الدخل المتاح ومكوناته وخاصة فيما يتعلق منها بتعويضات العاملين وفائض العمليات والضرائب غير المباشرة والاعانات .

٤-٢ اما فيما يتعلق بصافي دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي وصافي تعويضات العاملين من العالم الخارجي فان بعض دول المنطقة تقوم بدمج هذين البندين معا ، في حين ان بلداننا اخرى تدمج معهما بندا ثالثا هو صافي التحويلات الاخرى الجارية من العالم الخارجي الامر الذى يزيد المشكلة تعقيدا ، ولا يقتصر الامر على ذلك لدى البعض الاخر اذ تدمج كل البنود آنفة الذكر مع القروض المستلمة من الخارج الامر الذى من شأنه ان يظهر بند الادخار القومي في النهاية بشكل غير صحيح وهنا تكمن الخطورة حين يعتمد متخذوا القرارات على مثل تلك المعلومات والبيانات الخاطئة .

٥- حساب تمويل رأس المال :

يعكس هذا الحساب موارد التراكم واستخداماته وربطه بالاقراض والاقتراض من العالم الخارجي وذلك كما هو مبين في النموذج التالي :

البيـــــــان	البيـــــــان
ـ التغير في المخزون ـ التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي ـ صافي مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي ـ صافي الاقراض الى العالم الخارجي	الادخار اهلاك رأس المال الثابت صافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي
اجمالي التراكم	التمويل التراكمي الاجمالي

٥ـ١ يلاحظ في نشرات الحسابات القومية لدول المنطقة ان بعضها تتضمن هذا الحساب وفي حالات قليلة جدا يتم نشره بمكوناته بصورة وافية ، وغالبا بشيء من النقص ، والبعض الآخر لا يقوم بنشر هذا الحساب اطلاقا .

٥ـ٢ وفي اعتقادنا انه في ظروف اقتصاديات دول المنطقة بين دول مقرضة ودول مقترضة فان بند صافي الاقراض الى العالم الخارجي في هذا الحساب يفضل ان يبين في جانبيه بوضوح الاقراض والاقتراض من العالم الخارجي . وكما هو معروف في نظام الحسابات القومية للامم المتحدة ان حساب تمويل رأس المال يذيل بحساب ملحق به يعكس صافي الاضافات الى الاصول (الموجودات) المالية ـ ويبين كالتالي :

البيـــــــان	البيـــــــان
صافي الاضافات الى الاصول (الموجودات) المالية	ـ صافي الاقراض الى العالم الخارجي ـ صافي الاضافات الى الخصوم (المطلوبات) المالية
صافي الاضافات الى الاصول المالية	صافي الاقراض الى العالم الخارجي + صافي الاضافات الى الخصوم المالية

وبصورة عامة يمكن القول ان دولا قليلة من دول المنطقة تقوم بنشر هذا الحساب بينما الغالبية منها لا تقوم بنشره .

٦- حسابات الصفقات الخارجية وهي تلك الحسابات التي توضح الصفقات او المعاملات الجارية والرأسمالية بين الدولة والعالم الخارجي ويمكن توضيح هذا الحساب ومكوناته بالشكل التالي :

حساب الصفقات الخارجية

بيان المتحصلات	بيان التصرف في المتحصلات
الصفقات الجارية	
- الصادرات من السلع والخدمات - تعويضات العاملين من العالم الخارجي - دخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي - تحويلات جارية اخرى من العالم الخارجي	- الواردات من السلع والخدمات - تعويضات العاملين الى العالم الخارجي - دخل الملكية وعائد التنظيم الى العالم الخارجي - التحويلات الجارية الاخرى الى العالم الخارجي - فائض الدولة من الصفقات الجارية
المتحصلات	التصرف في المتحصلات

الصفقات الرأسمالية

- فائض الدولة من الصفقات الجارية - التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي - التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي - صافي الاضافات الى الخصوم (المطلوبات) الاجنبية	- مشتريات الاصول المعنوية من العالم الخارجي - صافي الاضافات الى الاصول (الموجودات) الاجنبية
المتحصلات	المصروفات

٦-١ ان حساب الصفقات الخارجية تبين مكوناته بوضوح مفردات الصفقات اكانت جارية ام رأسمالية والملاحظ عن دول المنطقة ان قلة منها من يقوم بنشر هذا الحساب في حين نجد ان بعضها ينشر الصفقات الجارية فقط دون الاشارة الى الصفقات الرأسمالية .

٦-٢ كما يلاحظ ان بعض الدول تدرج في نشراتها بندا مع آخر ، فعلى سبيل المثال نرى منها من يدرج بندى تعويضات العاملين ودخل الملكية وعائد التنظيم من العالم الخارجي تحت تعبير "صافي" دون توضيح ما هو من العالم الخارجي وما هو الى العالم الخارجي بحسب كل بند ناهيك عن البعض الاخر الذى يدرج صافي البندين انفي الذكر مع صافي التحويلات الجارية الاخرى من العالم الخارجي .

وبالطبع فان بعض دول المنطقة لا تقوم بنشر هذا الحساب اطلاقا .

هذا فيما يتعلق بالحسابات الموحدة للدولة حيث استعرضنا حسابات الناتج المحلي الاجمالي والانفاق (الحساب الاول) والدخل القومي المتاح وتخصيصاته (الحساب الثالث) وتمويل رأس المال (الحساب الخامس) واخيرا حسابات الصفقات (المعاملات الخارجية (الحساب السادس)) في دول المنطقة .

٧- اما بالنسبة لحسابات الانتاج والتكوين الرأسمالي والانفاق الاستهلاكي وكذا حسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي وتفصيلاتها فسوف لن نتطرق اليها باسهاب في هذه الورقة لاسيما وان معظم دول المنطقة - ان لم نقل باكملها - لا تقوم بنشر تفاصيل تلك الحسابات وجداولها ، وسنكتفي بالاشارة الى بعض الجداول المساعدة والاضافية فقط دون الخوض في بقيتها ، اذ كما هو معروف يبلغ مجموع الجداول المساعدة والاضافية لتلك الحسابات فقط ستة وعشرون جدولا .

٧-١ فاذا اخذنا على سبيل المثال الجدول الاول منها وهو الناتج المحلي الاجمالي وعوائد عوامل الانتاج بحسب النشاط الاقتصادى ونموذجه كما يبينه الملحق رقم (١) فاننا نلاحظ من خلال نشرات الحسابات القومية التي تصدرها المنطقة ما يلي : -

٧-١ قلما نجد دولة من دول المنطقة تقوم بنشر الجدول الاول بمكوناته كلها الممثلة في :

أ - قيمة الانتاج بسعر المنتج

ب - الاستهلاك الوسيط

ج - الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق = أ - ب

د - الضرائب غير المباشرة

هـ - ناقصا : الاعانات

و - اهلاك رأس المال الثابت

ز - صافي الناتج المحلي بتكلفة عناصر الانتاج = حـ - (د - هـ) = ح + ط

ح - تعويضات العاملين

ط - فائض العمليات

بل يلاحظ غالبا ما ينشر الناتج المحلي الاجمالي (حـ) او الصافي (ز) فقط على مستوى كل نشاط اقتصادي رئيسي لسلسلة زمنية معينة .

٧-١-٢ تظهر بعض النشرات بنود الضرائب غير المباشرة والاعانات واهلاك رأس المال الثابت مجمعة على مستوى الاقتصاد ككل وليس على مستوى كل نشاط او قطاع على حدة .

٧-١-٣ وفي حالات اخرى لا تظهر النشرات تعويضات العاملين وفائض العمليات موزعة على كل نشاط اقتصادي .

٧-١-٤ لا تظهر بعض النشرات في الجدول الاول القيمة المحتسبة للخدمات المصرفية وما شابهها وبالتالي فانه من الصعب معرفة ما اذا كانت تلك القيمة قد اضيفت الى الاستهلاك الوسيط وطرحت من الناتج المحلي الاجمالي ومن دخول عوامل الانتاج من فائض العمليات ام لا .

٧-١-٥ يلاحظ في نشرات بعض دول المنطقة دمج البند (ب) - منتجو الخدمات الحكومية من هذا الجدول مع خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية من بند (أ) - الصناعات - من نفس الجدول .

٧-١-٦ وبعض النشرات الاخرى لا تظهر البند (حـ) - منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم قطاع العائلات - من هذا الجدول اطلاقا ، ناهيك عن تفاصيله الممثلة في الهيئات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم العائلات والخدمات المنزلية للعائلات .

٧-١-٧ هناك ايضا بعض دول المنطقة من لا يقوم باظهار رسوم الواردات في نشراتها في حين تؤخذ في هذه الدول رسوم على كل او بعض الواردات .

٧-١-٨ ان ما اشير اليه من ملاحظات اعلاه بدءا من بند ٧-١-١ وحتى البند ٧-١-٧ يتعلق فقط بالجدول الاول من حسابات الانتاج والتكوين الرأسمالي والانفاق الاستهلاكي وبالاسعار الجارية اما بقية الجداول المرتبطة بهذه الحسابات فغالبا لا تنشرها دول المنطقة .

٨- وفيما يخص الجداول الاخرى التي تحتسب فيها القيم بالاسعار الثابتة فان بعض دول المنطقة تكتفي بنشر حساب الناتج المحلي الاجمالي بحسب الانشطة الاقتصادية وحساب الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي فقط او باحدهما والبعض الاخر لا يقوم اطلاقا باعداد هذين الحسابين ناهيك عن بقية الحسابات او الجداول .

٩- اما بالنسبة للجداول المساعدة والاضافية الملحقة بحسابات الدخل والانفاق والتمويل الرأسمالي فانه يمكننا القول بصورة عامة - ان دول المنطقة لا تقوم بنشرها وبعض منها ليس لديه المعلومات الاساسية والامكانيات والخبرة الكافية لاعداد مثل تلك الجداول والحسابات.

١٠- وما دمنا بصدد الحديث عن وضع الحسابات القومية في منطقة دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وحسبما استعرضناها سلفا حسابا بحساب ، فانه لا يفوتنا ايضا الاشارة الى بعض الملاحظات العامة الاخرى وهي كما يلي : -

١٠-١ من المعلوم ان معظم دول المنطقة تقوم بتقدير اولي للحسابات القومية للعام الاخير او الذي قبله ايضا في نشراتها ، ثم تتم في نشرة لاحقة عملية تعديل ارقام ذلك العام او تلكما العامين نتيجة لمعلومات مستجدة ، ولكن ما يلفت النظر في بعض النشرات التعديلات التي لا تقتصر على عام او عامين بل تشمل السلسلة الزمنية كلها والتي تزيد او تقل قليلا عن عشر سنوات ماضية .

١٠-٢ يلاحظ ايضا في بعض نشرات الحسابات القومية عدم وحدة التصنيف للانشطة الاقتصادية والبنود للاعوام ،فمرة نرى نشاطين اقتصاديين او بندين معا في نشرة اولى ، ومرة اخرى نرى كل بند او نشاط من هذين النشاطين منفصلا عن الآخر في نشرة ثانية .

١٠-٣ قلة من دول المنطقة من تصدر نشراتها الخاصة بالحسابات القومية لعام معين في وقت مبكر بعده اذ بصورة عامة يتأخر صدورها عامين وتارة يتأخر في بعض الدول اكثر من ذلك .

١٠-٤ مراعاة لخصوصيات المنطقة فقد اوصى النظام الاحصائي العربي الموحد على افراد قطاع النفط وحده في تصنيف النشاط الاقتصادي ولكن الملاحظ ان هذا القطاع لا يفرد وحدة بل يأتي في معظم النشرات ضمن الاستخراجات والمعادن كما هو متعارف عليه في تصنيف النشاط الاقتصادي للامم المتحدة ، وما دمنا بصدد النفط فانه جدير بنا الاشارة الى اهمية هذا الموضوع وما يطرح من استفسارات حول اطار الحسابات القومية وعلاقته باستخراج النفط او باي مورد ناضب آخر . ومن وجهات النظر التي اشارت الى هذه المسألة احد الاوراق المقدمة الى ندوة ميزان المدفوعات (١٠ - ٢٧ يناير ٨٣) بابوظبي اعداد الدكتور علي توفيق صادق بصندوق النقد العربي والذي يقول " واذا كان اطار الحسابات القومية لا يميز بين مساهمة الموارد المتجددة ومساهمة الموارد الناضبة في تقدير الدخل القومي فان تطبيقه على الدول التي يعتمد نشاطها الاقتصادي على موارد ناضبة بشكل عام وعلى النفط بشكل خاص يؤدي الى مغالطة بين مفهوم الثروة ومفهوم الدخل وتؤدي هذه المغالطة الى :

١- مبالغة في مستوى الدخل القومي

٢- مبالغة في مستوى الادخار القومي

٣- مبالغة في انخفاض الاستيعاب المحلي

٤- مبالغة في مستوى فائض الميزان التجاري

٥- مبالغة في تراكم الثروة القومية".

وكيفية معالجة الموارد الناضبة او النافذة (كالنفط وغيره) في الحسابات القومية امر جدير بالدراسة والمناقشة بين المختصين في المنطقة لتحديد متطلبات معينة يمكن احالتها الى مؤتمر الحسابات القومية الذي سيصدر النظام المعدل للحسابات القومية في عام ١٩٩٠م .

١٠-٥ بطبيعة الحال يقوم خبراء قسم الاحصاء باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتقديم خبراتهم واستشاراتهم لدول المنطقة في مجال الحسابات القومية لكن الملاحظ ان بعض منها لم يطلب تلك الخبرات المتاحة بالرغم من حاجتها لها .

١١- الاستنتاجات والمقترحات

استعرضنا فيما سبق وضع كل حساب من الحسابات الرئيسية الموحدة للدولة مع اشارة متواضعة لبعض الحسابات والجداول الاخرى المساعدة لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة وتطبيقاتها في منطقة دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، ولاحظنا ان جهودا كبيرة قد بذلتها دول المنطقة في مجال الحسابات القومية ، وان

النواقص التي اشير لها سلفا موضوعية الى حد ما ولا تقلل من تلك الجهود المبذولة ، آخذين بعين الاعتبار التفاوت الكبير بين مستوى كل دولة واخرى اذ يمكن القول بصورة عامة انه ليس هناك اى دولة من دول المنطقة تغطي نشرة حساباتها القومية جميع الحسابات والجداول لنظام الحسابات القومية للامم المتحدة بأكملها ، بل منها من يغطي معظمها ومنها من يكتفي بالحسابات الاربعة الموحدة للدولة والبعض الآخر من لم يستطع بعد اعداد ونشر تلك الحسابات وعليه فانه لتطوير الحسابات القومية في دول المنطقة نقترح ما يلي : -

١١-١ من المعلوم ان بعض الدول في المنطقة ليست حديثة العهد على الحسابات القومية فحسب بل وعلى النظام الاحصائي ككل الامر الذى يتطلب من هذه الدول القيام بما يلي : -

١١-١-١ ضرورة وضع خطة عمل لبرامج احصائية لفترة خمس سنوات قادمة تتضمن المسوحات اللازمة التي تحتاجها بلادهم حسب الاولويات ، وهذه المسوحات في الوقت الذى سترسيء فيه قواعد للاحصاءات الاساسية فهي ايضا في حد ذاتها مجال لتكتسب منه الكوادر الوطنية الخبرة العملية اضافة الى الجانب النظرى. وبالتالي فان اى تطور في الاحصاءات الاساسية ينعكس ايجابيا على تحسين الحسابات القومية وغيرها من الاحصاءات الاخرى او بعبارة اخرى على العمل الاحصائي ككل .

١١-١-٢ ضرورة الاهتمام باقسام او دوائر الحسابات القومية عن طريق تدريب كوادرها تدريبا عمليا اضافة الى التأهيل النظرى والمتابعة المستمرة لما يحدث من تطورات في هذا المجال .

١١-١-٣ تحسين الاحصاءات الجارية بصورة عامة عن طريق تبني التصانيف الدولية الاحصائية المختلفة بما يتلائم وظروف هذه البلدان ، والتركيز على وحدة المفاهيم والتعاريف الاحصائية بما يضمن التجانس بين الاحصاءات المختلفة من جهة وبين السلاسل الزمنية من جهة اخرى ، وتدريب الكادر الاحصائي المنفذ للعمل الاحصائي ذلك .

١١-١-٤ الاستفادة ما امكن من الخبرات الاحصائية المتاحة في هذا المجال وخاصة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا .

١١-١-٥ ضرورة الاهتمام بنشر الوعي الاحصائي لدى مصادر البيانات سواء اكانت الاسر - في حالة التعدادات والمسوحات الاسرية - او المنشآت المختلفة .

١١-٢ ان تجارب دول المنطقة في الاعمال الاحصائية غنية بالفوائد والعبر فيا حبذا لو يوجد نوع من التنسيق بين هذه الدول للاستفادة من تجاربها وخبراتها لتفادي الاخطاء السابقة في اعمال احصائية مماثلة لاحقة تقوم بها دول اخرى منها .

١١-٣ ضرورة عقد دورات تدريبية للكوادر الفنية تغطي الجانبين النظرى والعملي وضمن برامج زمنية محددة ، ويستحسن ان تنسق مثل هذه الدورات بين دول المنطقة .

١١-٤ ضرورة الاهتمام بعقد الندوات الخاصة بالحسابات القومية ومواضيعها ليتمكن المهتمون والاخصائيون بالحسابات القومية في المنطقة من تبادل وجهات النظر والاستفادة من تجاربهم المختلفة والتعرف على ما هو جديد في هذا المجال وايضا بهدف تحديد متطلبات دول المنطقة واحالتها الى مؤتمر الحسابات القومية الذى سيصدر النظام المعدل للحسابات القومية عام ١٩٩٠م ومن القضايا الجديرة بالاهتمام موضوع الموارد الناضبة واسلوب معالجتها في مجال الحسابات القومية -

الجدول الاول

الناتج المحلى الاجمالى وعناصر عوامل الانتاج على مستوى النشاط الاقتصادى

قائمة مختصرة لاقسام وابواب وجوه النشاط الاقتصادى		قائمة تفصيلية لفصول أوجه النشاط الاقتصادى	الانتاج الاجمالى باسعار المنتج	الاستهلاك الوسيط	الناتج المحلى الاجمالى (بسعر المنتج)	الضرائب غير المباشرة	ناقصا الاعانات	اهلاك رأس المال الثابت	دخول عوامل الانتاج	تعويضات العاملين	فائض العمليات
			١/٠	١/٢/١ ١/٢/٢ ١/٢/٣	١/٣/٠	١/٣/٤	١/٣/٥	١/٣/٣	١/٣/١ + ١/٣/٢	١/٣/١	١/٣/٢ =
		التيار	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
الزراعة والقنص والغابات وصيد الاسماك	١										
الزراعة والقنص	١١	١١١ ، ١١٢ ، ١١٣									
الغابات وقطع الاخشاب	١٢	١٢١ ، ١٢٢									
صيد الاسماك	١٣	١٣٠									
المناجم والمحاجر	٢	٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٠ ، ٢٩٠									
الصناعات التحويلية	٣										
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١	٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٦									
صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود	٣٢	٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦									
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الاثاث	٣٣	٣٣١ ، ٣٣٢									
صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٣٤	٣٤١ ، ٣٤٢									
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك	٣٥	٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥									
صناعة المنتجات الاستخراجية غير المعدنية عدا منتجات البترول والفحم	٣٦	٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٩									
الصناعات المعدنية الاساسية	٣٧	٣٧١ ، ٣٧٢									
صناعة المنتجات المعدنية والالات والمعدات	٣٨	٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥									
الصناعات التحويلية الاخرى	٣٩	٣٩٠									
الكهرباء والغاز والمياه	٤	٤١٠ ، ٤٢٠									
التشييد	٥	٥٠٠									
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	٦										
تجارة الجملة والتجزئة	٦١ ، ٦٢	٦١٠ ، ٦٢٠									
المطاعم والفنادق	٦٣	٦٣١ ، ٦٣٢									
النقل والتخزين والمواصلات	٧										
النقل والتخزين	٧١	٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٩									
المواصلات	٧٢	٧٢٠									

(تابع) الجدول الاول

قائمة مختصرة لاقسام وابواب وجوه النشاط الاقتصادى	قائمة تفصيلية لفصول أوجه النشاط الاقتصادى	الانتاج الاجمالى باسعار المنتج	الاستهلاك الوسيط	الناتج المحلى الاجمالى (بسعر المنتج)	الضرائب غير المباشرة	ناقصا الاعانات	اهلاك رأس المال الثابت	دخول عوامل الانتاج	تعويضات العاملين	فائض العمليات
		١/١/٥	١/٢/١ ١/٢/٢ ١/٢/٣	١/٣/٠	١/٣/٤	١/٣/٥	١/٣/٣	١/٣/١ + ١/٣/٢	١/٣/١	١/٣/٢
التبار		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	٨									
المؤسسات المالية	٨١									
التأمين	٨٢									
الخدمات العقارية وخدمات الاعمال	٨٣									
خدمات المجتمع العامه والخدمات الاجتماعية والشخصيه	٩									
الخدمات الصحية وما شابهها	٩٢									
الخدمات الاجتماعية وما اليها من خدمات المجتمع وخدمات الترفيه والتسلية *	٩٣ ف ٩									
الخدمات الشخصية والمنزلية	٩٥									
مجموع جزئى (الصناعات) *										
ب ـ منتجو الخدمات الحكومية	١									
الزراعة والقنص والغابات وصيد الاسماك	١١									
الغابات وقطع الاخشاب	١٢									
صيد الاسماك	١٣									
الكهرباء والغاز والمياه	٤									
النقل والتخزين والمواصلات	٧									
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الاعمال	٨									
خدمات المجتمع العامه والخدمات الاجتماعية والشخصية	٩									
الادارة العامه والدفاع	٩١									
الخدمات الصحية وما اليها	٩٢									
الخدمات الاجتماعية وما اليها من خدمات المجتمع وخدمات الترفيه والتسلية *	٩٣ ف ٩									
مجموع جزئى (منتجى الخدمات الحكومية)										
جـ ـ منتجو الخدمات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم قطاع العائلات *										
الخدمات الاجتماعية وما اليها من خدمات المجتمع وخدمات الترفيه والتسلية (الهيئات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات)	٩٣ ف ٩									
الخدمات المنزلية للعائلات	٩٥									
مجموع جزئى منتجو الخدمات الخاصة التى لاتهدف الى الربح وتخدم العائلات										
الاجمالى										
رسوم الواردات										
الاجمالى										

* تشمل القيمة المحتسبة لخدمات البنوك وما شابهها من الوسطاء الماليين على ان تضاف الى الاستهلاك الوسيط وتطرح من الناتج المحلى الاجمالى ومن دخول عوامل الانتاج من فائض العمليات .